حافا عتصيوني هليفي* وغابي شيفر**

النخب الجديدة في إسرائيل

"النخب الجديدة في إسرائيل" هو كتاب صدر عن مؤسسة بيالك، في نهاية العام ٢٠٠٧، وحرره إليعازر بن-رفائيل ويتسحاق شطيرنبرغ. اخترنا أن نطلع القارئ على التحولات التي طرأت على تشكيل نخبتين تعدان مهمتين في فهم تطور المجتمع الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة: النخبة السياسية والتكنوقراط- النخبة الإدارية في خدمات الدولة. ويلاحظ القارئ مدى أهمية التحول في العلاقات بين هاتين النخبتين وبشكل أكثر خصوصية تحول نوعية النخبة السياسية وعلاقاتها بكل النخب الأخرى. ومن المؤكد أن فهم تركيبة هذه النخبة بالذات يكشف الستار عن الكثير، إن لم يكن جميع، التحولات الحاصلة في الخارطة السياسية وفي القرار السياسي، على المستويين الخارجي والداخلي- مدير التحرير).

(١)
نخب سياسية في الاختبار:

بقلم: حافا عتصيوني هليفي

مرت النخب السياسية والجهاز السياسي الذي تقوده بتغيرات سريعة في العقد الأخير، هل يعني هذا بأن الديمقراطية الإسرائيلية تعاني من أزمة؟ إن علاقة النخب كما تبدو اليوم، بالتحديد ما بين النخب السياسية والنخب الاقتصادية، من جهة، وما بين النخب السياسية والنخب القضائية، من جهة أخرى، أدت إلى حال تعمل فيه الديمقراطية الإسرائيلية بشكل رسمي شكلي، وأن الحكومات تتغير وفقاً لنتائج الانتخابات، ما أدى لتدهور النظام، وأن تدهور النخب السياسية التي تتصدر هذه العلاقة قد أوجد حالة من الإحباط الشديد في أوساط الجمهور بسبب الشعور السائد بانعدام العدل. وأن الديمقراطية لم تعد إلا زخرفة عديمة القيمة لجهاز سياسي مليء بالفساد.

* بروفسور محاضرة في دائرة علم الاجتماع والإنسان- جامعة بار- إيلان.
**غابي شيفر- بروفسور محاضر في العلوم السياسية- الجامعة العبرية.

تركيبة النخب السياسية

الادعاء هنا هو وجود تناقض مزدوج. الأول : في الحقيقة إن تركيبة النخب السياسية متعددة من الناحية الطائفية والأقدمية في إسرائيل، ولكن عندما يدور الحديث عن عامة النخب فلا زالت الهيمنة للأشكناز. الثاني: إن تعدد منشأ النخب السياسية لم يلب الآمال المعقودة عليه، حيث أن الذين انضموا للنخب السياسية من الشرائح غير الاشكنازية والقديمة قد أبقوا علاقة النخب على حالها، ولم يشقوا خطوات جديدة للديمقراطية الإسرائيلية.

المفارقة الأولى: كان في النخب السياسية شبه الاشكنازية وحتى بداخل الطائفة الاشكنازية وزن خاص لمهاجري أوروبا الشرقية إلى أن اختفت المشكلة تدريجياً، حيث تعيش النخب السياسية هذه الأيام توازناً طائفياً ، فمثلاً ٧٠٪ من أعضاء مركز الليكود من الشرقيين. حتى وإن لم يكن رئيس الوزراء شرقياً إلا أن الشرقيين والقادمين من روسيا قد احتلوا مواقع متقدمة وخاصة رئاسة الدولة، باستثناء المهاجرين من أثيوبيا. ومع ذلك لم تختف مشكلة الظلم الطائفي في تشكيل النخب بعد، برغم المشاركة الواسعة للشرقيين في الموسيقى والمسرح والتمثيل. كما أن تركيبة الجيش تقترب من التوازن الطائفي، إلا أن النخب الاقتصادية والأكاديمية والقضائية وخاصة محكمة العدل العليا لا زالت الهيمنة فيها لصالح الاشكناز وخاصة القدامى. ومع ذلك توجد نخب ثقافية واسعة في أوساط الروس إلا أن تأثيرها يقتصر فقط على الروس وليس على المجتمع الإسرائيلي كله. بمعنى أن هيمنة النخب لا زالت بيد الاشكناز القدامى.أما من ناحية مكانة المرأة فلا زالت تشكل أقلية داخل النخب السياسية، وهذا الأمر واضح في الحكومة والكنيست، حيث بلغ عددهن في الكنيست السادسة عشرة ثماني عشرة امرأة فقط، أي أقل من السدس، ومع ذلك فقد تمكنت مجموعة من النساء من الوصول إلى مواقع بارزة مثل ليمور ليفنات ، داليه ايتسك وتسيفي ليفني. أما في باقي النخب فالأمر مختلف ، حيث لا زالت النساء أقلية في الأوساط الأكاديمية. وفي محكمة العدل العليا وفي الاقتصاد، فقد تواجد عدد قليل من النساء هناك وبرزت عدة نساء في المجال الإعلامي

المفارقة الثانية: وربما الأكثر خطورة سواء من الناحية الطائفية أو الأقدمية أو غيرها، وهي أنه يوجد تمثيل واسع إلا أن أهميته تعتبر رمزية فقط، حيث يصعب ملاحظة تأثير التركيبة الطائفية على الخط الأيديولوجي أو في السياسات؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن مشاهدة سياسيين شرقيين أو نساء في الحلبة السياسية يقودون سياسات من شأنها تحسين وضع الشرائح الضعيفة. وفي الواقع يشارك الشرقيون والروس والنساء في كل نزوات النخب السياسية الاشكنازية القديمة.

تغييرات سريعة أو تحولات في النخب السياسية

في هذا السياق فإن الادعاء هو أن النخب السياسية في الفترة الأخيرة تقود جهازاً سياسياً سريع التغيرات إلى حدّ تسميته جهاز النماذج والتحولات، وأن هذه العملية تتم من خلال الأحزاب. وبالطبع فإن هذه التغيرات السريعة تأتي ضمن مجال الأحزاب وما بين الأحزاب حيث كانت متواصلة، إلا أنها أصبحت الآن سريعة الوتيرة، والتي استمرت طيلة ٥٠ عاماً منذ الثلاثينيات وحتى الانقلاب في ظل الحزب الواحد المسيطر. أما في الخمس وعشرين عاماً التي تلت الانقلاب فقد ساد نظام ثنائي الرأس والذي كان فيه الحزبان يتناوبان أو يتشاركان معاً بالسلطة، وكانت الأحزاب الدينية تقوم بدور بيضة الميزان بينهما.

في الحقيقة شهدت الأحزاب قد شهدت انقسامات واتحادات، وقد ولدت أحزاب جديدة من فترة لأخرى مثل " داش" والتي لعبت دوراً مهماً في انقلاب العام ١٩٧٧. ومع ذلك فقد ساد نظام الحزب المسيطر وبعده النظام الثنائي مع استقرار نسبي. في السنوات الأخيرة لا يوجد للأحزاب نموذج استقرار متواصل (أنظر الجدول التالي) وفي الحقيقة يوجد حزب واحد وهو " الليكود" والذي يفوق الأحزاب الأخرى بنسبة الدعم التي حصل عليها في الانتخابات السادسة عشرة. ولكنه ليس حزباً مسيطراً سواء من الناحية الأيديولوجية أو من الناحية بعيدة المدى. أما حزب العمل والذي كان يشكل الشق الآخر في النظام الثنائي فقد انخفضت نسبة التأييد له في الانتخابات السادسة عشرة حتى خسر موقعه. كما أن الأحزاب الدينية انخفض وزنها ولم تعد تشكل عامل التوازن بالرغم من أنها لا زالت شريكا في التحالف لأسباب مختلفة. يعتبر العامل الأبرز في الجهاز في الوقت الحالي هو نشوء أحزاب جديدة تقوم بشق طريقها لمركز الحلبة السياسية، وأحياناً تتراجع أو تنخفض بسرعة نسبية، والأمثلة البارزة حركات شاس وشينوي والتي كادت أن تبدل حزب العمل ، وإسرائيل بعليا التي انضمت لليكود، وأيضاً حزب المركز والذي اختفى تقريباً بعد ظهوره.

وفي المجال الداخلي، تغيرت الأحزاب الكبيرة نفسها وتتغير بسرعة من الداخل: ففي الماضي كان المباي والمعراخ والعمل حزباً

وتغيرت شينوي عندما قدمت نفسها عشية الانتخابات الخامسة عشرة كحزب علماني يرفض الإكراه والابتزاز الديني. وفي الانتخابات السادسة عشرة قدمت نفسها كحزب يمثل الطبقات الوسطى، وبعد انضمامها للحكومة أضافت لنفسها خطاً سياسياً على يسار الوسط وقامت بدعم خطة الانفصال الأحادية عن قطاع غزة.

براغماتياً حيث لاءم خطه السياسي بالمركز / اليسار المعتدل مع جمهور كبير من الناخبين. وكان نجاحه بالانتخابات يعود لتلك البراغماتية، أما في الآونة الأخيرة وبالذات في الانتخابات السادسة عشرة فقد غير الحزب من طابعه ومالت قيادة الحزب إلى اليسار، ما أدى إلى فقدان الحزب للبراغماتية وبالتالي فقدانه لجمهور واسع من الناخبين الذين توجهوا لحزب شينوي.

كما أن الليكود قد تغير، فقد كان معظم ناخبيه من الشرقيين والأوساط التقليدية والدينية، أما بعد الانتخابات السادسة عشرة فقد غير الليكود ناخبيه وذلك بعد تشكيل قيادته لحكومة ابتعدت عن ناخبيها وقامت بإبعاد شاس ويهدوت هتوراه من الائتلاف لصالح الحزب العلماني الاشكنازي. وبذلك يكون الليكود كالعمل قد قام بإبعاد الكثير من ناخبيه، إلا أن رئيس الحكومة قام بتحول إضافي في الآونة الأخيرة عندما عاد للأحزاب الدينية وبالطبع لناخبيه التقليديين.

وتغيرت شينوي عندما قدمت نفسها عشية الانتخابات الخامسة عشرة كحزب علماني يرفض الإكراه والابتزاز الديني. وفي الانتخابات السادسة عشرة قدمت نفسها كحزب يمثل الطبقات الوسطى، وبعد انضمامها للحكومة أضافت لنفسها خطاً سياسياً على يسار الوسط وقامت بدعم خطة الانفصال الأحادية عن قطاع غزة.

كما أن الخطوط السياسية لقادة الأحزاب والتي تقودها النخب السياسية تتغير: حيث كان اسحق رابين انتخب على خلفية أمنية، ولكنه غير مساره وذهب لاتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين. كما تم انتخاب اريئيل شارون كرجل اليمين والذي تحدث عن تنازلات مؤلمة من أجل السلام شريطة توقف الإرهاب على حدّ قوله، إلا أنه غير مساره وذهب لعملية انسحاب أحادية الجانب بالرغم من استمرار الإرهاب.

لقد أصاب الضعف معظم الأحزاب، وتراجع الليكود وبالرغم من نجاحه البارز في انتخابات الكنيست السادسة عشرة بعد قيام الشرطة والإدعاء العام بالتحقيق مع رئيس الحزب الذي أشغل منصب رئيس الحكومة ومع ابنيه منذ فترة طويلة. ورغم توصية المستشار القانوني للحكومة بعدم تقديمه للمحكمة، إلا أن قضية الجزيرة اليونانية قد لصقت به، كما كشفت تحقيقات أخرى عن عدم نقاء الكثير من قيادة الليكود، إضافة إلى أن الانقسامات التي طرأت على الحزب نتيجة الجدل حول الانسحاب من غزة أدت إلى تراجعه وضعفه. لم يكن سبب انهيار العمل هو السقوط المدوي في الانتخابات السادسة عشرة، وإنما بسبب أزمة القيادة، لذلك اضطر العمل للتوجه إلى العجوز شمعون بيريس والذي تم اختياره ليكون رئيساً مؤقتاً للحزب. وفي هذه المرحلة لم يبد أن هنالك شخصاً قادراً على تحمل هذه المسؤولية وأن يقود الحزب للنجاح ، علاوة على ذلك ومع دخول العمل لحكومة الليكود برئاسة شارون اختفى الخط السياسي للحزب.

أما حزب شينوي وبالرغم من فوزه بالانتخابات الخامسة عشرة والسادسة عشرة إلا أنه تراجع أيضاً بسبب ما عرف بقضية " برتسكي " والتي كشفت النقاب عن أن أحد قادة الحزب الذي يعتبر نفسه كسلطة القانون قد تورط في أعمال تتنافى مع القانون، حيث برزت الأسئلة حول عدم مراقبة قيادة الحزب للذي يجري بداخله منذ فترة بعيدة. كما كشف النقاب عن قيام رجل آخر من قيادة الحزب، أبراهام بوراز، بتسجيل جمعيتين بشكل غير قانوني. ولو جرت تلك الممارسات في أحزاب أخرى تعود الجمهور عليها لما كانت ردة الفعل بهذه القوة، أما بالنسبة لشينوي والتي قدمت نفسها على أنها تنوي استئصال الفساد من الأحزاب الدينية فلم يستوعب ناخبوها تلك الأعمال، كما أن الأسئلة التي طرحت أسئلة بعد خروج شينوي من الحكومة حول مدى تقديمها إنجازات لناخبيها.

لم يكن سبب تراجع شاس هو ضلوع عدد من قادتها في أعمال جنائية فقط بما فيها اعتقال زعيمها، وإنما لعدم قدرة الزعيم الجديد على ترسيخ قدميه لافتقاره الكارزماتية التي تمتع بها سابقه.

يمر حزب المفدال منذ سنوات بعملية تراجع والذي لم يتم التعبير عنه فقط من خلال تراجع قوته الانتخابية كحزب صهيوني قومي ديني وحيد ، حيث أن قوته الانتخابية لا تعكس قوة الجمهور

وفي المجال الحكومي، تتغير الحكومات بسرعة، ففي العشرة أعوام السابقة لم تنه أية حكومة فترتها: حيث أدى مقتل رابين إلى نهاية فترة حكومته، وحكومة بيريس التي تلت مقتل رابين لم تعمل إلا شهوراً قبل أن تخسر الانتخابات. كما لم تنه حكومات نتنياهو وباراك فترتهما ، وكذلك فإن حكومات شارون الأولى والثانية لم تنهيا فترتهما الطبيعية. وفي الآونة الأخيرة فإن رؤساء الحكومات لم يعمروا طويلاً أسوة بالحكومات حيث صعد في العشر سنوات الأخيرة خمسة رؤساء للحكومة.

الصهيوني الديني، وأن هذا الأمر يشير إلى أن قسماً من الجمهور والذي يتفاخر المفدال بتمثيله لم يعد يثق به، كما أن أيفي أيتام لم يتمكن من فرض نفسه.

وفي المجال الحكومي، تتغير الحكومات بسرعة، ففي العشرة أعوام السابقة لم تنه أية حكومة فترتها: حيث أدى مقتل رابين إلى نهاية فترة حكومته، وحكومة بيريس التي تلت مقتل رابين لم تعمل إلا شهوراً قبل أن تخسر الانتخابات. كما لم تنه حكومات نتنياهو وباراك فترتهما ، وكذلك فإن حكومات شارون الأولى والثانية لم تنهيا فترتهما الطبيعية. وفي الآونة الأخيرة فإن رؤساء الحكومات لم يعمروا طويلاً أسوة بالحكومات حيث صعد في العشر سنوات الأخيرة خمسة رؤساء للحكومة.

ولتفسير ذلك يجب طرح التساؤل حول سبب قيام النخب السياسية بإدارة جهاز سريع التغيرات، إلا أن أحد الأسباب يعود أصلاً إلى أن أحزاب اليوم فقدت، أو لم يكن لديها بالأصل مقومات القوة المستقرة. اعتمدت قوة مباي والعمل على مدى سنوات طويلة على جهاز قوي اعتمد على الهستدروت، ولكن الهستدروت قد انهارت. كما اعتمدت مباي والعمل في قوتها على قيادة الجيش والتي لا نبالغ إذا قلنا بأن بن غوريون قد ربى الجيش كأحد فروع الحزب. بالمقابل، لم يتمكن الليكود من السيطرة على الهستدروت أو الجيش، لذلك لم تكن لديه أي مقومات للقوة والاستقرار.

تعتمد الأحزاب في الوقت الحالي وبشكل كبير على صورتها وصورة قادتها في الإعلام؛ يذكر أن أمنون ليبكن شاحاك كان قد نظر له كقائد مستقبلي وإن لم يكن رئيساً للحكومة، ولكن وبعد ظهوره في أول لقاء تلفزيوني اختفى تماماً عن الحلبة السياسية. وبالمقابل فإن يوسف تومي لبيد قد وصل إلى موقع متقدم في الحلبة السياسية وذلك على أكتاف البرنامج التلفزيوني "بوبولتيكا".

يشير هذا العامل إلى أهمية المزاج الشخصي للمسؤولين عن الإعلام والجمهور. حيث أن الإعلام يرفع وينزل وكذلك الجمهور الذي يتابع الإعلام فتارة يعطي وتارة يأخذ بسرعة. وكما قيل فإن تلك التغييرات السريعة لا تشير بالضرورة إلى أزمة أو فشل، حيث يعتقد بأن فشل النخب السياسية الجدي لا زال مختبئاً بعلاقة النخب وتجلياتها الجديدة.

علاقة النخب في بداية الألفية الثالثة

كما ذكر، فإنه وبسبب علاقات النخب في إسرائيل فإن الديمقراطية القائمة شكلية وتجري الانتخابات وبعدها تتم عملية تغيير الحكومات، ولكن الخلل كبير وصعب ويؤدي إلى إحباط الجمهور.

إن الادعاء حول الأضرار التي تمس الديمقراطية بعلاقة النخب مصدره بالفلسفة والنظرية التي ترى أن الديمقراطية الليبرالية لا تعتمد فقط على تغيير السلطات بعد إجراء الانتخابات وإنما على تحديد قوة السلطة من خلال الفصل ، وبالطبع من خلال التقييد المتبادل لمراكز القوة في الدولة.وكان مونتسكيه قد حدد في القرن الثامن عشر مبدأ الفصل بين السلطات وقد أيدته جميع الديمقراطيات الليبرالية الغربية، وهذا يعني في حالة ترجمته عملياً الفصل ما بين النخب السياسية والقضائية، وداخل النخب السياسية أي بين البرلمان و الحكومة.

لا يوجد تناقض بين تلك العلاقة وذلك الصراع ما بين النخب بل أنها تكمل بعضها البعض، حيث يتم حل الكثير من تلك القضايا أو على الأقل تغطيتها من خلال تدفق الموارد في داخلها وما بينها لا سيما أنه توجد صراعات كثيرة وخاصة ما بين النخب الدينية والعلمانية، ولكن ليس بشكل دائم: فعندما جلست قيادة شينوي في الحكومة عملت لفترة طويلة لتجفيف تدفق الموارد للأحزاب

تل أبيب: تمركز نخبوي.

الدينية من قبل النخب السياسية ، ولكن الأمر اللافت هو أن قيادات سياسية علمانية استمرت لسنوات طويلة بدعم النخب الدينية بملايين الشواكل.

أن علاقة النخب بمختلف أشكالها كانت قد بدأت منذ إقامة الجهاز السياسي بالييشوف في بداية القرن الماضي، ولكن مع بداية الألفية الثالثة طرأت تغيرات بعيدة المدى كما يلي:

استقرار وتغييرات في علاقات النخب التقليدية

العلاقة مع نخب الهستدروت: برزت بالماضي علاقة وطيدة ما بين قيادة الهستدروت وقيادة المباي والعمل والذي اعتمد على السيطرة على صندوق المرضى العام. أما في الوقت الحالي فقد حدث أمران أديا إلى حدوث تغييرات في الوضع: فقد انهارت الهستدروت بعد فصل صندوق المرضى وبالمقابل ازدادت قوة لجان العمال الكبرى على حساب الهستدروت، الأمر الذي أدى إلى فقدان نخب الهستدروت قوتها إلى أن تم انهيارها.

العلاقة مع النخب الدينية : إحدى التغيرات المهمة بعد انتخابات الكنيست السادسة عشرة هي انخفاض قوة النخب الدينية، والذي تم التعبير عنه بالماضي من خلال قيام الحزب الحاكم، سواء أكان العمل أم الليكود، بضخ الأموال بواسطة النخب الإدارية للوزارات الحكومية وخاصة الداخلية والأديان والتعليم لإيصالها للنخب الدينية التي تقف على رأس المؤسسات الدينية والتعليم الديني. وبالمقابل قامت الأحزاب الدينية بدعم الأحزاب الحاكمة سياسياً من خلال المشاركة في الائتلاف.

تراجعت هذه العلاقة ما بعد الانتخابات السادسة عشرة للكنيست حيث لم تشارك الأحزاب الدينية في الحكومة. ونتيجة لعدم تمكنها من تعويض الدعم المالي الذي تراجع بشكل قوي لمؤسساتها، حتى قبل انسحاب الحزب القومي من الحكومة، لم تكن تسيطر على المراكز المهمة للموارد المالية وخاصة وزارة الداخلية والتعليم والأديان التي تم حلها، وبذلك لم تتمكن الأحزاب الدينية من السيطرة على الوزارات التي يتم من خلالها تدفق المال للنخب الدينية.

في الآونة الأخيرة انضمت يهدوت هتوراه للائتلاف، وبدأت الحكومة بالدعم المالي للمؤسسات الدينية بوساطة النخب الدينية، وفي الوقت الحالي تشهد هذه العلاقة إشارات مشجعة.

العلاقة مع النخب الاقتصادية: تعرف هذه العلاقة لدى الجمهور بالعلاقة ما بين السلطة والمال، حيث أنها تعبر عن علاقة ما بين نخبتين تتجسد في ضخ النخب الاقتصادية الموارد للنخب السياسية، سواء أكان للأحزاب وجهاز الانتخابات أم لجيوبهم الخاصة وأحياناً

ازدادت في الآونة الأخيرة أهمية العلاقة ما بين رؤساء الجهاز السياسي والجهاز الإعلامي، وبدأ يحتل أهمية من الدرجة الأولى حتى قبل ذلك. ولكن بعد زوال أسس القوة السابقة لجماعات النخب السياسية، فإن مركز القوة قد انتقل للإعلام، وأصبح اعتماد النخب السياسية إلى حدّ كبير على صورتها في الإعلام.

بواسطة جمعيات. وبالمقابل تقوم النخب السياسية بتقديم تسهيلات للمتبرعين مثل تسوية أراض للمتبرعين وغض البصر عن البناء غير القانوني وغيرها.

إن قيام رجل الأعمال دافيد أفل بتقديم ملايين الشواكل لمزرعة أريئيل شارون يعتبر المثال الأبرز لذلك والذي عرف في حينه بقضية الجزيرة اليونانية، كما أن قيام عمرام متسناع، عندما كان رئيساً لبلدية حيفا، بمنح مشاريع بلدية لرجل الأعمال جاد زئيفي مثال آخر حيث قامت البلدية ببيعه أراضي بأسعار خاسرة وتمت الموافقة له بالبناء الاستثنائي مقابل قيامه بالتبرع لانتخابات رئيس البلدية.

تعتبر علاقة هذه النخب ظاهرة قديمة، وتطورت مع الأيام، إلا أنها في الآونة الأخيرة تشهد عملية عولمة.

العلاقة مع النخب العسكرية: والتي تعتبر قديمة أيضاً تعود بدايتها لأيام الييشوف اليهودي، وذلك عندما قام قادة العصابات بالاتصال مع القادة السياسيين. وبعد قيام الدولة تجلى ذلك بالتعيينات السياسية لأعضاء الحزب بالقيادات العسكرية وبحملة دعائية حزبية لمباي في أوساط الضباط الكبار وبعدها الانتقال من المحافل العسكرية للمحافل السياسية وبالتحديد لحزب العمل أكثر من الليكود، خاصة أن الليكود لم يتمكن بعد فوزه من الاعتماد على الزمرة العسكرية نتيجة للتعيينات التي تمت من قبل قيادة مباي في فترة حكمها الطويلة.

تظهر هذه العلاقة في الآونة الأخيرة من خلال انتقال أعضاء النخب العسكرية، وبالذات رؤساء الأركان، إلى النخب السياسية فور خروجهم من الجيش. إن هذا الانتقال يمس وبشكل خطير بتبعية النخب العسكرية للنخب السياسية بسبب أنه ينضج رؤساء أركان سياسيون يقومون في فترة الخدمة العسكرية بمراعاة اعتبارات وحسابات سياسية حول أعمال مبينة وتصريحات محددة والتي من شأنها أن تؤثر على السيرة السياسية، لهم بعد خروجهم من الجيش، وبهذا يرفضون معارضة النخب السياسية وبذلك يتم تقوية السلطة.

العلاقة مع النخب الإعلامية: وجدت هذه العلاقة منذ أن وجد الجهاز السياسي في إسرائيل في فترة الييشوف على شكل صحافة حزبية، حيث ارتبطت النخبة الإعلامية ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالنخبة السياسية التي ترأس الأحزاب. فقد مارست دور بوق الدعاية لها، ومع إقامة دولة إسرائيل كان قد تم ضم صوت إسرائيل لمكتب رئيس الحكومة، أي أنه وضع تحت رقابة ورعاية مباشرة من بن غوريون والحزب الحاكم. أما عند إقامة سلطة البث العام ١٩٦٧ فقد حدد القانون بأن سلطة البث يجب أن تكون مستقلة عن الحكومة. وبالحقيقة فإن الرقابة الحكومية الحزبية توقفت، ولكن بدلاً من ذلك تمت حياكة شبكات معقدة أخرى تجلت مثلاً بتعيينات سياسية في سلطة البث ما زالت سارية حتى يومنا هذا. وان عدداً من رؤساء سلطة البث الذين تم تعيينهم في الآونة الأخيرة معروفون بولائهم لرئيس الحكومة.

وبالمقابل ازداد التنوع الإعلامي الالكتروني من خلال إقامة قنوات بث إضافية بالراديو والتلفزيون؛ إلا أن هذه التعددية محدودة بحكم أن هذه القنوات تعود ملكيتها لثلاث عائلات بشكل تقاطعي، تسيطر على الجزء الأكبر من الإعلام الالكتروني والمكتوب.

ازدادت في الآونة الأخيرة أهمية العلاقة ما بين رؤساء الجهاز السياسي والجهاز الإعلامي، وبدأ يحتل أهمية من الدرجة الأولى حتى قبل ذلك. ولكن بعد زوال أسس القوة السابقة لجماعات النخب السياسية، فإن مركز القوة قد انتقل للإعلام، وأصبح اعتماد النخب السياسية إلى حدّ كبير على صورتها في الإعلام.

لذلك فإن الشخصيات السياسية ذات العلاقة الجيدة مع الإعلاميين والتي تحظى بظهور واسع وتأييد تكون قادرة على زيادة قوتها أكثر مما كان في السنوات الماضية، وأيضا العكس تماماً فإن أولئك الذين لا يتم تصويرهم لا يعتبرون موجودين من الناحية السياسية، حيث أدى ذلك إلى إيجاد مخزون من القوة يعتمد على القرابة والعلاقة ما بين أعضاء النخب السياسية والإعلامية.

٢- عولمة علاقة النخب

تبرز عولمة علاقة النخب بشكل خاص في العلاقة ما بين النخب السياسية وما بين النخب الاقتصادية، حيث يمكث رجال الأعمال المنخرطين بهذه العلاقة فترات طويلة ليس فقط في إسرائيل، بل في أماكن أخرى في العالم، كالولايات المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال في انتخابات الكنيست السادسة عشرة برزت هذه العلاقة مع جنوب أفريقيا وذلك بواسطة سيريل كيرن.

إضافة لذلك شهد العالم الغربي تطورات عولمة منذ عدة سنوات، تم التعبير عنها بوصول مؤسسات فوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي، الناتو، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولعدة أسباب انضمت إسرائيل لتلك المؤسسات، وبالطبع فإنه في هذه العملية فإن المشاركة تعتبر هامشية، ولكن العولمة تخترق إسرائيل من البوابة الخلفية من خلال عملية غير مجدية للمواطن.

حسب نحاميا شترسلر، وبعد أن كان تيري لارسون مبعوثاً للأمم المتحدة بالشرق الأوسط، قام بالضغط على لجنة جائزة نوبل لكي يتم منحها لاسحق رابين برفقة كل من بيريس وياسر عرفات، كما عمل لدى حكومة النرويج لكي تتبرع بمبلغ ١,٣ مليون دولار لمركز بيريس للسلام، والذي قام بدفع مبلغ ١٠٠ ألف دولار للسيد لارسون وزوجته. كما توجد أمثلة أخرى لأشخاص في النخب السياسية مثل يوسي بيلين حصلوا على تمويل لنشاطاتهم من الاتحاد الأوروبي، وذلك لقيامه بتبني سياسات منسجمة مع برنامج الاتحاد الأوروبي .

إن هذه العولمة لعلاقة النخب لا زالت في بداياتها ومن غير المستبعد أن تتطور مع مرور الزمن.

٣- علاقة النخبة القضائية

تختلف علاقة النخبة السياسية مع النخبة القضائية (محكمة العدل العليا والمستشار القانوني للحكومة ومدعي عام الدولة وأطقم الوزارات) عن باقي علاقات النخب التي تمت دراستها من ناحيتين:- الأولى : لم تكن هذه العلاقة بارزة في الفترة الماضية لذلك تعتبر ظاهرة جديدة في الحلبة السياسية الإسرائيلية. الثانية: لقد تطورت هذه العلاقة إلى حدّ المس بشكل خطير بمبدأ الفصل بين السلطات وحتى بمعناه المونتسكي الضيق حتى بات يهدد بشكل ملموس الديمقراطية في إسرائيل.

لا يتفق الجميع مع هذا الرأي حيث يعتقد البعض أن النخب القضائية لا زالت تحافظ على عدم تبعيتها للنخبة السياسية. كما أن ثقة الجمهور بالجهاز القضائي تعتبر الأعلى مقارنة بالجهاز السياسي. وربما من المهم الإشارة إلى أنه شنت في السابق حملة على هذه النخبة وبالتحديد على محكمة العدل العليا وبالذات في أوساط اليمين، كما انضم إليهم عدد من المحللين في معسكر اليسار في الوقت الحالي.

إن العلاقة ما بين النخبة القضائية وما بين النخبة السياسية واسعة جداً، وتم التعبير عنها من خلال تدخل أعضاء النخبة القضائية في القرارات ذات الأهمية السياسية، وبمشاركة سياسيين، بتعيينات أعضاء النخبة القضائية وبالانتقال السريع من قسم في النخبة القضائية إلى قسم آخر، كما أن تلك التنقلات تتم بغطاء سياسي.

طرأت في الآونة الأخيرة زيادة في تدخل النخبة القضائية، أي المستشار القانوني للحكومة ومحكمة العدل العليا، في السياسة وبالطبع في الحلبة السياسية. ولكن وبشكل متناقض فإنها أقل اهتماماً باقتلاع الفساد الذي استشرى بين أعضاء النخبة السياسية، وليس كما حصل في السنوات السابقة، وبالذات في السبعينيات من القرن الماضي، حيث أننا اليوم نشهد ما أطلق عليه " موشيه نغبي " بنعومة ورقّة النخبة القضائية أمام النخبة السياسية.

يتم التعبير عن زيادة تدخل الطاقم القضائي في السياسة بشكل أكبر من خلال أحكام محكمة العدل العليا ذات الآثار السياسية، والذي يطلق عليه الفعالية القضائية، حيث أطلق عليهم رئيس لجنة التشريع بالكنيست ميخائيل إيتان لقب " قضاة بلا حدود " .

بدأت محكمة العدل العليا في الآونة الأخيرة استخدام الأحكام بشكل معقول من ناحية نشاطات السلطات الأخرى، وعلى ما يبدو، من ناحية ملاءمة نشاطات النخبة السياسية، من خلال استخدام المعايير للحسم من قبل محكمة العدل العليا في قضايا سياسية مختلف عليها. هذه الأحكام لا تستند على القانون بل على تحليل قيمي وعلى ما يبدو على أساس تقديرات القضاة. وحسب ما أشار إليه أفنيري " فإن محكمة العدل العليا، وعلى سبيل المثال، قد أصدرت قراراً بشأن جدار العزل وموضوع إعفاء الوزراء ومسألة بيع لحم الخنزير. وحيث أن جميع هذه القرارات هي في الأصل قرارات سياسية، بدأ يتطور نظام حكم لا شبيه له في أي مكان في العالم، ومن الممكن تسميته بالديمقراطية الصلبة ، حيث أن مبدأ فصل السلطات يحدد بأن السلطات تقوم بكبح بعضها البعض. أما في إسرائيل وبعد أن أصدرت محكمة العدل العليا بأن من حق أي

محكمة العدل العليا

مواطن أن يتوجه لها، وأنه لا أحد بإمكانه أن يلجم المحكمة باستثناء المحكمة نفسها، والتي لا تقوم بهذا الدور، أصبحت مؤسسة كهذه غير منتخبه تقوم بدور الحاكم الأخير في المواضيع المعدة بطبيعتها للحسم الديمقراطي بالانتخابات أو الكنيست؟ " .

وبمجرد أن أي قرار يصدر عن النخبة السياسية من الممكن القول أن له تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على حقوق المواطن ، لذلك ومن ناحية مبدئية فإن أي قرار لهذه النخبة يعتبر حكماً، وإذا أرادت محكمة العدل العليا أن تتابع هذا المنطق حتى النهاية ، فإنها في نهاية الأمر هي من سيحدد السياسات الإسرائيلية بما فيها حدود الدولة.

وطالما أن محكمة العدل العليا تقوم بكل هذه التدخلات، في الجهاز السياسي، فلن يكون بمقدورها أن تقف جانباً لتتمكن من اقتلاع مظاهر الفساد من داخلها.

ويضيف " أفنيري" في مقاله أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة تعمل وفق القانون وصلاحيات شبيهة، حيث تعمل هناك كدرجة اعتراض قضائية عليا ، وأن القضايا التي تصل المحكمة العليا هناك تكون قد اجتازت جميع محطات الاعتراض بمستويات مختلفة تحتاج عدة سنوات. إن عدم تبعية الجهاز أو النخبة القضائية قد تتعرض للخلل نتيجة طريقة التعيينات بها، وحسب قرار الحكومة في شباط العام ٢٠٠٤، أنه على رأس اللجنة التي ستختار مدعي عام الدولة سيقف المستشار القانوني بجانب مفوض خدمات الدولة ومدير عام وزارة العدل وقاض متقاعد وامرأة أكاديمية ومحامية والتي يعينها المستشار القانوني، حيث أن لرئيس اللجنة تأثير حاسم في عملية الاختيار. وبالفعل ففي تموز العام ٢٠٠٤ تم اختيار الشخص الذي كان مرشح من قبل المستشار القانوني، مع العلم بأن المستشار وإدعاء الدولة من المفترض أن يقدموا موقفين غير مرتبطين بعضهما ببعض، ولكن عندما يقوم الشخص بتعيين الآخر فإنه سيكون تابعاً له في كامل الوظيفة،وأن هذا الأمر غير ممكن وغير محتمل.

تقوم الحكومة باختيار المستشار القانوني لذلك فإن تعيين الادعاء بعيدٌ مجرد خطوة واحدة فقط من تعيينه من قبل أعضاء النخبة السياسية نفسها وليس هذا فقط، بل أن الحكومة قادرة على فصل الإدعاء في أية لحظة، وهكذا فإن عدم تبعيته تعتبر دون قيمة .

إضافة لذلك تنطوي وظيفة المستشار القانوني، للحكومة على تناقض داخلي: من ناحية أولى فإنّه يعتبر رأس الإدعاء العام وله الصلاحية العليا في اتخاذ القرارات الخاصة باتهام الكبار في الجهاز السياسي، بما فيها الحكومة. من ناحية ثانية فإنه يمثلها في المحاكم وهو مستشارها القانوني. وحسب هذا المنطق ذاته فإن المستشار القانوني للحكومة سيقوم بالدفاع أمام المحاكم عن نفس الشخص الذي قدمت ضده لائحة اتهام.

إن هذا التناقض مبني أيضاً في تعيين المستشار القانوني، وقد كان على رأس اللجنة لاختيار المستشار القانوني الحالي كل من

ترتبط سماحة محكمة العدل العليا والمستشار القانوني مع بعضها البعض، وخاصة أن المستشار القانوني يعلم انه في حال قيامه بتقديم لائحة اتهام ضد مسؤول سياسي معين فإن محكمة العدل العليا ستقوم بتبرئته، وبالطبع فإن هذا سيؤدي إلى إضعاف المستشار القانوني.

كما وقعت حادثة بارزة تدل على مدى نعومة النخب القضائية أمام النخب السياسية، عندما أصدرت محكمة العدل العليا قراراً بأغلبية أربعة قضاة مقابل ثلاثة حول الوزير تساحي هنغبي والذي حققت معه الشرطة بخصوص تعيينات سياسية غير نزيهة في وزارته السابقة. حيث تم تعيينه في وزارة الأمن الداخلي، طالما لم ينته التحقيق معه.

قاض متقاعد و محكمة العدل العليا وممثل مكتب المحامين ووزير العدل السابق. لكنها كانت لجنة ترشيح وتصفية مرشحين فقط، وعلى ما يبدو فإن الحكومة هي التي تختار المستشار القانوني، وفي وضع كهذا لا يعقل أن يقوم المستشار القانوني بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة أو ضد وزير مهم، وكما عبرت عنه "ياعيل يشاي" العام ١٩٨٧ عندما قالت "إن الكلب المسعور لا يعض اليد التي تطعمه".

ومن الناحية المبدئية للديمقراطية فمن المعقول أن تقوم الحكومة بتعيين أو طرد من يمثلها في المحاكم، ولكن من غير المعقول أن تقوم الحكومة بتعيين من يقوم بتوجيه لوائح اتهام ضدها. حسب مبادئ الديمقراطية كان من المفترض أن يتم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض. حيث تقوم الحكومة بتعيين صاحب الوظيفة الأولى بينما يقوم أشخاص من خارج الجهاز السياسي بتعيين الآخر.

كما أن عدم التبعية قد أدى إلى تدهور آخر، حيث يعتبر كل من المستشار القانوني والإدعاء العام من الأركان المهمة للنخب القضائية، وأن تعاظم العلاقة بينهما وبين النخب السياسية، بسبب الانتقال السريع من قسم لآخر في الجهاز القضائي، يتم بغطاء من أعضاء النخب السياسية.

إن مشكلة هذا الانتقال تتمثل في أن لجنة التعيينات لقضاة العدل العليا تضم سياسيين كباراً. فإلى جانب رئيس محكمة العدل العليا هنالك اثنان من القضاة وممثلان اثنان عن نقابة المحامين ووزير العدل ووزير إضافي واثنان من أعضاء الكنيست. حقيقة أن التقاليد قد أعطت الوزن الكبير لرأي القضاة، ولكن المرشحين لمحكمة العدل العليا يعلمون بأنه من السهل على السياسيين أن يقوموا بنسف التعيين.

واضح أنه عندما يعرف المستشار والمدعي العام أنهما سيقفان قريباً أمام هذه اللجنة بعد خروجهما من الوظيفة، فإنهما سيمارسان عملهما بطريقة لا تؤدي إلى خلق عداوة مع أوساط عليا في الجهاز السياسي، والذين سيقررون بعد فترة حول ملاْمتهما لمحكمة العدل العليا.

تقود العلاقة ما بين النخب القضائية وما بين الجهاز السياسي إلى نعومة الطاقم القضائي أمام الطاقم السياسي، وهنالك أمثلة كثيرة مثل امتناع المستشارين القانونين للحكومة عن تقديم لوائح اتهام ضد كبار في الجهاز السياسي حتى عندما يتطلب الأمر ذلك حسب الشبهات ضدهم . برزت هذه النعومة بشكل خاص في وظيفة المستشار القانوني السابق، ولم تبرز في وظيفة الادعاء العام، وذلك عندما اتهم رئيس الدولة " عيزر وايزمان" ورئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) بتلقي رشاوى بمئات آلاف الشواكل؛ بالرغم من توصية الشرطة بتقديمهما للمحكمة فقد امتنع المستشار القانوني السابق " اليكيم روبنشتاين" من عمل ذلك، واكتفى بتقرير عام تنقصه الأدوات والوسائل وبلا قيمة. كما أن قضية الجزيرة اليونانية المتعلقة بأريئيل شارون كان قد تركها لخلفه . كما أن المستشار القانوني الحالي للحكومة (مينى مزوز) امتنع عن تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة في هذا الموضوع، بالرغم من توصية المدعي العام للدولة حول ضرورة تقديمها.

هنالك مثال آخر على نعومة النخب القضائية أمام النخب السياسية، وهو تسامح محكمة العدل العليا إزاء أعمال الفساد لأعضاء النخب السياسية: وفي هذا المجال تبرز قضية رئيس الوكالة اليهودية " سيمحا دينتس" بالرغم من أنه اعترف باستخدامه البطاقات الائتمانية الخاصة بالوكالة اليهودية لأغراضه الشخصية. كما ظهرت هذه السماحة من خلال رد محكمة العدل العليا للاعتراض

المقدم حول الجزيرة اليونانية، عندما استندت محكمة العدل العليا على قرار المستشار القانوني للحكومة بعدم توجيه لائحة اتهام ضد اريئيل شارون .

ترتبط سماحة محكمة العدل العليا والمستشار القانوني مع بعضها البعض ، وخاصة أن المستشار القانوني يعلم انه في حال قيامه بتقديم لائحة اتهام ضد مسؤول سياسي معين فإن محكمة العدل العليا ستقوم بتبرئته، وبالطبع فإن هذا سيؤدي إلى إضعاف المستشار القانوني.

كما وقعت حادثة بارزة تدل على مدى نعومة النخب القضائية أمام النخب السياسية، عندما أصدرت محكمة العدل العليا قراراً بأغلبية أربعة قضاة مقابل ثلاثة حول الوزير تساحي هنغبي والذي حققت معه الشرطة بخصوص تعيينات سياسية غير نزيهة في وزارته السابقة. حيث تم تعيينه في وزارة الأمن الداخلي، طالما لم ينته التحقيق معه.

هكذا يتواجد محققو الشرطة في وضع صعب، حيث أنهم قد يقوموا بالتحقيق مع الشخص الذي من الممكن أن يكون مسؤولاً عنهم في المستقبل. واضح بأنه في وضع كهذا ينقصهم عدم التبعية المطلوبة لإدارة التحقيق الفعال، وهكذا تمنح النخبة القضائية الشرعية للربط ما بين النخبة السياسة والنخبة الشرطية، لمنع عدم تبعية الشرطة، وهذا الأمر يزيد بدون حدود من قوة النخبة السياسية وإمكانية الفساد فيها.

الخلاصة

في الآونة الأخيرة تحولت النخب السياسية إلى نخب متعددة المنشأ، ولكن هذه التعددية لم تحقق الآمال التي عقدت عليها: حيث أنها لم تغير سياسات ولم تقد لسياسات المساواة الاجتماعية أو الاهتمام بالضعفاء، ولكن بالعكس كبرت الفجوات وعدم المساواة في المجتمع.

إن المشكلة الخطيرة ليست في النخبة السياسية ولا بتغيراتها السريعة وإنما بعلاقة النخب العارية أحياناً والمرتدية لباساً أحيانا، لكنها لم تختف بل إنها تتعاظم وبواسطتها تقوم النخبة السياسية بإرسال أذرعها وترتبط مع النخب الأخرى، والتي برزت في الآونة الأخيرة، بشكل خاص مع النخب القضائية.

إن الأخطر من ذلك هو ما يمكن تسميته بالعلاقة الثلاثية ما بين الجهاز السياسي ورجال الأعمال والجهاز القضائي. هذا المثلث غير المقدس، والذي يتم التعبير عنه بالشرعية الفعلية التي تقدمها النخب القضائية لعلاقة النخب غير المسموحة أو المسموحة، لكنها ذات رائحة كريهة، والتي تربط ما بين النخب السياسية ونخبة رجال الأعمال. وهنا يجب التوقع بأن هذه العلاقة للنخب لم تقل كلمتها الأخيرة حتى الآن وسنسمع عنها في المستقبل.

في أعقاب ما قيل سابقاً من الممكن القول بأنه وبرغم المحافظة على قواعد رسمية في إسرائيل لتبديل الحكومات لا توجد فيها ديمقراطية ليبرالية حقيقية. فهذه لا يمكن أن تتحقق بدون نزاهة المعايير، ونزاهة المعايير لا يمكن أن تتحقق بدون الكبح المتبادل لمواقع ومراكز القوة. وهذا غير موجود في إسرائيل، وفي أعقاب ذلك سنكون أمام مرحلة يفقد فيها الجمهور ثقته بالجهاز السياسي وقيادته.

نخبة خدمات الدولة

***

(٢)

بقلم: غابي شيفر

نقاشنا هنا لا يتطرق للقطاع العام بأكمله، وإنما لخدمات الدولة فقط، وبالذات لتلك الخدمات في الجيش النظامي وخدمات الأمن؛ حيث يعمل في الوقت الحالي حوالي ٦٠٠٠٠ موظف في الدوائر الحكومية. وسنصل في وقت مبكر للإشارة للعلاقات العميقة التي تربط خدمات الدولة مع النخب الأخرى في إسرائيل. إن نخب الخدمات العامة وخدمات الدولة بشكل خاص، قد حافظت على عدة ميزات تاريخية ولكنها تغيرت في الكثير من الجوانب في العقدين الماضيين، ولا زالت تشهد عملية تغيير مستمرة. سبب تلك التغيرات في الخدمات العامة في إسرائيل وفي خدمات الدولة بشكل خاص يعود إلى النخب التي تعمل بها. إنها تعود لزيادة تأثير العولمة والتشابه المتزايد بين إسرائيل ودول ديمقراطية أخرى إضافة إلى عمليات تغيير عميقة داخلية في إسرائيل:

أ) تعود جذور الخدمات العامة وخدمات الدولة في إسرائيل لجهاز السلطة إلى فترة الييشوف اليهودي ما قبل الدولة. وذلك بسبب المحافظة على العديد من الترتيبات الاجتماعية والسياسية العامة التي كانت قائمة في تلك الفترة، ولا زالت تؤثر على الجهاز الحكومي وعلى النخب التي تعمل بها حتى يومنا الحالي . هناك العديد من المركبات المهمة للديمقراطية والهستدروت ورثتها دولة إسرائيل من الييشوف، ثمة اثنتان من مزايا هذا المبنى الاجتماعي– السياسي تخص موضوعنا بشكل خاص :– الأولى تلك الترتيبات المتعلقة بالتوزيع النسبي للنظم والموارد العامة، وذلك حسب موازين

تم سن قانون خدمات الدولة والتعيينات في العام ١٩٧٨، وذلك في ذروة مرحلة التغيير الاجتماعي السياسي الأول في إسرائيل. وقد كانت مبادرة سن القانون من قبل مفوضية خدمات الدولة تعبيراً عن محاولة التحرر والتخلص من التعيينات الحزبية، وإيجاد أسس لخدمات الدولة تعتمد على المهارات والتأهيل. كانت تلك محاولة أولى لتأسيس التجنيد والتقدم في خدمة الدولة على أسس غير سياسية. وكان القصد من ذلك تحديد الوظائف بالإدارة الحكومية وتحديد المؤهلات المطلوبة لتلك الوظائف، وأن تتم عملية التوظيف من خلال إعلانات والتقدم للامتحانات ولجان المقابلات المستقلة.

القوى الانتخابية للمعسكرات السياسية وللأحزاب التي تكونها. هذا الأمر أثر أيضاً على توزيع السلطة في الخدمات العامة وفي خدمات الدولة وعلى تجنيد الموظفين وبالذات على مزايا النخب في هذا المجال. ومن الممكن القول إن هذا قد انطبق على الخدمات السياسية لرؤساء الأقسام في الوكالة اليهودية، وبعدها على الوزراء في الحكومات الإسرائيلية. وحسب هذه المبادئ والترتيبات تم العمل بالتوزيع النسبي للخدمات الإدارية العليا في الخدمات العامة بالييشوف وبعد ذلك في الدولة والتي كانت تتبع السياسيين الذين عملوا كرؤساء أقسام أو وزراء. أما الميزة الثانية والمرتبطة بالميزة الأولى فتتعلق بتبديل الحقائب في أعقاب إجراء تغييرات في مبنى التحالف الذي أدار الحكم بالييشوف. وبعد ذلك في إسرائيل، بمعنى تبديل رؤساء الدوائر والأقسام وبعد ذلك بتبديل الوزراء في حكومات إسرائيل. إلا أن هذه التبديلات في الحقائب أدت إلى تغيير من يشغلون الوظائف العليا بالإدارة العامة والذين شكلوا النخب في خدمات الدولة. كما أن عمليات شبيهة كانت قد حدثت في دوائر أخرى في خدمات الدولة. بعد هذه المقدمات من الممكن الدخول في نقاش محدد أكثر حول نخب خدمات الدولة في إسرائيل.

إن كبار الموظفين وأعضاء النخب في جهاز خدمات الدولة في إسرائيل، الذي صمّم بناؤه في السنوات الأخيرة للانتداب البريطاني، وتم بناؤه فعلياً مع إقامة الدولة العام ١٩٤٨، قد تم تجنيدهم من خمسة مصادر أساسية : الحركة الصهيونية ، اللجنة الوطنية ، الوكالة اليهودية العامة ،حكومة الانتداب البريطاني ، وأحزاب الييشوف اليهودي. وهذا يعني أنه عند إقامة خدمات الدولة في إسرائيل كانت تركيبة الموظفين ونخب خدمات الدولة في إسرائيل شبيهة جداً بتركيبة القوى البشرية والنخب لكل واحد من أقسام الخدمات العامة للانتداب والييشوف . وأراد عدد من السياسيين والموظفين العامين، وبالتحديد أولئك الذين خدموا في حكومة الانتداب، إقامة خدمات الدولة مهنية وليس سياسية، على شاكلة النخبة التي كانت معروفة في مؤسسات الحكم الانتدابي، ولكن تلك الرغبة لم يتم تحقيقها. إضافة لذلك ليس غريباً أن أحد هذه التغيرات كانت إبعاد النخب الوظيفية الانتدابية من الخدمات العامة ومن خدمات الدولة . هذه النخبة كانت قد اختفت من مشهد الخدمات العامة ومن الإدارة العامة الإسرائيلية، وذلك بعد هذا التغيير. هذا إضافة إلى التأثير في نمو خدمات الدولة في إسرائيل، والتي كانت معتمدة على تجنيد موظفين جدد من مصادر اجتماعية وسياسية في إسرائيل، قد ذهبت واختفت عن المشهد. كما أن موظفين كباراً آخرين، خدموا في مؤسسات الييشوف الأخرى ، قد بقوا على حالهم وبالتحديد أعضاء الأحزاب والموظفين الذين تم اعتبارهم كتعيينات سياسية جديدة.

معنى ذلك أن مبادئ الترتيب السياسي النسبي والذي طبق على التعيينات المهمة في الخدمات العامة قد تمت على أساس الانتماء الحزبي، والذي كان سائداً في فترة الييشوف و استمر في الدولة الإسرائيلية . إضافة لذلك استمر العمل وفق المبدأ الذي كان سارياً والمتمثل بمقولة (صديق يحضر صديقاً)، والذي يعني أن عملية التعيين تتم على أساس معرفة شخصية أو صداقة. ولم يحدث منذ أيامها الأولى لدولة إسرائيل ، أن جرت التعيينات على أساس المعرفة والكفاءة. لذلك لم تتزود النخب الإدارية بأصحاب الكفاءات العلمية أو المؤهلات في السنوات الأولى التي تلت إقامة الدولة. وبالرغم من ذلك فإن أحد الأمور الأساسية التي تم اشتراطها بالموظفين الكبار أو النخب هي الولاء للحزب وللشخصية السياسية التي قامت بتعيينه. ونتيجة للتغيرات الائتلافية الضرورية حدثت التبديلات في أطقم الوزارات الحكومية، كما حدثت تحركات ما بين النخب السياسية

والنخب الإدارية ، إلا انه لم تحدث كثيراً تحولات من النخب الإدارية للنخب السياسية، وهنا يتضح بأن النخب في تلك السنوات لم يتم تشكيلها من لون واحد ولم تكن دائمة ولم تتبلور بشكل طبيعي.

تم سن قانون خدمات الدولة والتعيينات في العام ١٩٧٨، وذلك في ذروة مرحلة التغيير الاجتماعي السياسي الأول في إسرائيل. وقد كانت مبادرة سن القانون من قبل مفوضية خدمات الدولة تعبيراً عن محاولة التحرر والتخلص من التعيينات الحزبية، وإيجاد أسس لخدمات الدولة تعتمد على المهارات والتأهيل. كانت تلك محاولة أولى لتأسيس التجنيد والتقدم في خدمة الدولة على أسس غير سياسية. وكان القصد من ذلك تحديد الوظائف بالإدارة الحكومية وتحديد المؤهلات المطلوبة لتلك الوظائف، وأن تتم عملية التوظيف من خلال إعلانات والتقدم للامتحانات ولجان المقابلات المستقلة.

كان القانون الذي تم سنه مطلوباً لتحسين وضع الإدارة الحكومية، ولكنه ومن ناحية فعلية لم يحدث ذلك الانقلاب الكبير في مسألة تجنيد موظفي الحكومة وتقدمهم؛ فالأنظمة السياسية للديمقراطية التوافقية والتي لم تتغير منذ العام ١٩٤٨، تغلبت على مبادرة تغيير الإدارة العامة بشكل جذري. وكما هو متوقع فقد أدى إلى منع حدوث تغيير كبير في نخب خدمات الدولة. مع ذلك وفي أعقاب التغيير في القانون وبعض التغييرات الأولية في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في إسرائيل تراجعت الهوية الحزبية للنخب في الإدارة العامة ولو قليلاً ، إلا أنها لم تختف تماماً. إن نتائج تلك التغييرات قد اختلفت من وزارة لأخرى، وبشكل عام كلما كانت تلك الوزارة بحوزة حزب ائتلافي صغير كلما طالت فترتها الزمنية وإدارتها السياسية للحزب واستمرار عمل الموظفين الكبار الذين عينهم ذلك الحزب في تلك الوزارة والذين شكلوا نخبة تلك الوزارة.

بدأ في أواسط الستينيات، ومع زيادة اندماج إسرائيل في الأسرة الدولية وزيادة تعقيدات احتياجاته، ومع بدء تراجع موقع المعراخ وزيادة تطور الجهاز الاقتصادي والأكاديمي، إجراء التعيينات للوظائف المهمة على أساس مهني أكثر. حيث كان من الممكن مشاهدة أن عملية التشغيل الرئيسية للوظائف العليا والنخب لم تكن من خلال العضوية الحزبية أو على أساس المعرفة الشخصية مع المعنيين في الحقائب الحكومية. كما أن عملية التعيين المهني في الخدمة الحكومية وبالطبع للنخب الإدارية لم تتوقف إثر الانقلاب السياسي العام ١٩٧٧. ولكن وبعد اعتزال مناحيم بيغين من رئاسة الحكومة ومن الحياة السياسية بدأت تبرز تغييرات عميقة بالاتجاهات التي تم ذكرها. وأن هذه العملية كانت قد بدأت مع دخول اسحق شامير للحكومة، وقد تجلى ذلك التغيير من خلال الانخفاض الكبير بعدد التعيينات التي تتم على أساس الكفاءة المهنية في إسرائيل.

ب)- تعمقت التغيرات منذ التسعينيات نتيجة زيادة تطور القطاع الخاص في إسرائيل، والتي ساهمت في إيجاد مدخل للموظفين الكبار في القطاع العام لتقديم خدمات في القطاع الخاص، وذلك بفضل تدخلاتهم الكبيرة في هذه القطاعات في فترة وظائفهم في خدمات الدولة . كما من الممكن ربط أسباب ذلك بالعناصر الأساسية الأخرى ذات التأثير على الجهاز الاجتماعي السياسي في إسرائيل. وقد بدأت عملية تراجع استقرار الجهاز السياسي، ما أدى إلى عدم وضوح سياسي إزاء مواقع الوزراء والمرشحين للوظائف الوزارية.

حيث جرت عمليات تبديل سريعة للمسؤولين عن الحقائب، وحاجة السياسيين الدائمة لتجنيد جماعات كبيرة من الأكثر ولاءً وانتماءً سياسياً للأجهزة الحزبية والمحافظة عليهم. وقد ترتب على ذلك عدة تغييرات في أنماط التعيين للوظائف الكبيرة في خدمات الدولة، وهذا يعني العودة الحزبية للموضوع الذي ساد خدمات الدولة في سنوات الدولة الأولى، والتي كانت نتيجة الاحتياجات السياسية والشخصية للسياسيين لتعيين أشخاص مقرّبين منهم.

لقد ازدادت مسألة النمو السريع للقطاع الخاص، وضعف استقرار الجهاز السياسي في إسرائيل وحاجة السياسيين الذين يخشون على مواقعهم لتجنيد أناس أوفياء لهم. إضافة لذلك لم يكن السياسيون أنفسهم معنيين بحدوث التغيير والقوانين والأنظمة في إسرائيل لم تكن قادرة على وقف هذه الاتجاهات. لم يعد المطلوب حالياً الولاء الحزبي كما كان في الماضي بل الولاء للقائمة أو القطاع، وفي الآونة الأخيرة ازداد الولاء الشخصي: لم يعد الوزراء الجدد يثقون بأعضاء الحزب الذين خدموا في تلك الوزارات تحت قيادة وزراء. لذلك بدأت عمليات إعادة التعيين للأشخاص المقربين بدل الموظفين الموجودين وذلك لعدم الثقة بهم ، كما يوجد بعض الوزراء قليلي التجربة والذين يقومون بتعيين موظفين قليلي التجربة، أيضاً.

وبسبب ما قيل أعلاه وبرغم قوة موظفي الدولة الكبار، والتي حققوها نتيجة وجودهم بالوزارات، إلا أنهم غير قادرين على مواجهة رجال السياسة الذين يسيطرون على وزاراتهم. وبسبب تلك الولاءات لرجال السياسة الذين قاموا بتعيينهم فإن أحداً لا يقف إلى جانبهم في حال قيام الوزير بفصل أي شخص في وظيفة

عليا، أو في حال التعرض للأهداف والسياسات. يعتبر ولاء موظفي خدمة الدولة في الوقت الحاضر للمستوى السياسي. وفي حال حدوث تباين ما بين وجهة النظر المهنية للموظفين وما بين وجهة النظر السياسية فإن موظفي الدولة لا يلتزمون بآرائهم المهنية، وذلك لتبعيتهم الشخصية للسياسيين ونتيجة ارتباطهم الوثيق بالمستوى السياسي.

ج) قبل أن نتوجه لدراسة موقع النخب الإدارية أو الوظائف العليا في خدمات الدولة يجب توضيح عدة أمور حول تركيبة هذه النخب: بشكل عام ، من حيث الخلفية الشخصية والجماعية، فإن التركيبة الحالية للوظائف الكبرى والنخب مغايرة تماماً للعقود الماضية، وأولها حدوث تغيير ملحوظ في أوساط العاملين في خدمات الدولة، حيث ازدادت نسبة العاملات في الدولة من بين عدد العاملين. لا يقتصر ذلك فقط على الموظفات في الوظائف المتدنية في الخدمة وإنما على الوظائف العليا؛ حيث أن عدد النساء في هذه الوظائف قد تضاعف ، وفي الوقت الحاضر يشغل عدد من النساء وظائف عليا في وزارات مختلفة كمديرات عامات ونائبات مدراء عامين. ورغم ذلك إلا أن عددهن لا زال أقل من عدد الرجال في تلك الوظائف ، وأن عددهن لا يعكس نسبتهن بين موظفي الدولة . والثانية وهي مسألة الفجوات بين ذوي الأصول الشرقية والغربية في أطقم الخدمات العامة قد تم إغلاقها تقريباً؛ حيث أن الاعتبار الطائفي حول تعيينات الشرقيين وترقياتهم اختفت وانتهت الفوارق ما بين الشرقيين والاشكناز في خدمة الدولة. وبالرغم من ذلك فإن المتدينين والعرب ومهاجري أثيوبيا والمهاجرين من روسيا لا يزالون أقلية في الوظائف الحكومية. ويجب الإشارة بأن عدد الموظفين العرب قد أزداد بشكل عام، ولكنه بقي كما هو في الوظائف العليا. ثالثاً : إن متوسط عمر أعضاء السلك العالي في خدمة الدولة في الوزارات الأقل أهمية منخفض وذلك يعود إلى ترك الموظفين الكبار بعد فترة قصيرة من الخدمة في الوزارات الحكومية ، وأيضاً بسبب تغيير الوزراء اضافة إلى الانتقال للقطاع الخاص وبالتحديد في المجالات الاقتصادية . رابعاً ، لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاه جديد يتمثل بعدم الاكتفاء بالشهادة الأولى لموظفي الخدمة العامة، وإنما استمرار التعليم للحصول على الماجستير وحتى شهادة الدكتوراه . إلا أن زيادة التحصيل لم تؤد بالضرورة إلى تحسين الأداء في الوظيفة الحكومية، باستثناء دائرة وحيدة وهي الوسائل الكترونية لإصدار رخص وهويات وغيره.

شهدت وزارتان عمليات تقدم فني، وخاصة وزارة المالية، بما فيها بنك إسرائيل والأجهزة الأمنية بما فيها الموساد والشاباك. كما طرأت عملية مشابهة في وزارة العدل. أما وزارة المالية فقد كانت المهنية المتقدمة في قسم المحاسب العام، وكان الأداء الأقل مهنية على سبيل المثال في ضريبة الدخل والجمارك. على أية حال، وبسبب تلك المهنية فإن تلك الوزارات تتقدم أيضاً من ناحية علاقة موظفيها مع مسؤولين في القطاع الخاص. والنتيجة لذلك هي خروج عدد من كبار الموظفين من تلك الوزارات بعد فترة وجيزة من العمل بالخدمة العامة للانتقال للعمل في القطاع الخاص، كما يحصل في وزارة الدفاع عند انتقال الموظفين من هناك للعمل في الصناعات العسكرية أو القطاع الخاص في ذلك المجال. والجانب الإيجابي في ذلك هو اكتساب أولئك الموظفين للمهارة في الفترة التي يقضونها في الخدمة العامة قبل انتقالهم للقطاع الخاص.

ونتيجة للانتقال من الدوائر الحكومية للقطاع الخاص والعلاقات مع النخب الأخرى، فلا شك من نشوء تباين قوي في المجال الاقتصادي بين الدوائر الاقتصادية وبين القطاع الخاص والاقتصادي، والذي يتم توضيحه من خلال تراجع قوة الدولة ومؤسساتها وزيادة قوة القطاع الخاص، بسبب العديد من الإجراءات التي اتبعت، وفي مقدمتها سياسات الخصخصة. حيث من الممكن مشاهدة تلك الأمور من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة والتي تتم بالتشاور ما بين رؤساء العمل، وبدعم من قبل الصحافة الاقتصادية والتي ازدادت بشكل عام. كما أن أموراً شبيهة تجري في الجهاز الأمني والذي يعتبر جهازاً مغلقاً ويعمل من خلال تعاون وثيق بين قيادة الجهاز ووسائل الاتصال على اختلاف أنواعها وجميع تلك الشبكات المرتبطة بهذا المجال وتعمل به، حيث أن فرص التزام هذه النخب من الخارج ضعيفة. إن نتيجة ذلك هو انه لا توجد خدمة واحدة في الدولة شاملة ذات نخبة واحدة قادرة على اجتياز حدود الوزارات المختلفة، وأن النخب الحزبية مقسمة حسب الولاءات السياسية والشخصية وحسب تلك الوزارات التي يعمل بها الموظفين بشكل عام. وعندما يدور الحديث عن المستويات العليا فلا يوجد انتقال ما بين الوزارات. فعلى سبيل المثال، فإن كبار الموظفين في وزارة المواصلات والدفاع لا يمكنهم أبداً الانتقال إلى وزارة المالية، وذلك بعكس الدول الديمقراطية الأخرى. ذلك لأن إسرائيل لم تشهد

ولاء الموظفين للدولة كلها، بل إن الولاء في إسرائيل هو للحزب وقيادته قبل كل شيء. لذلك فإن انتقال الموظفين الكبار للخارج هو في نفس تلك المجالات.

د) إلى هنا دراسة تاريخية وحديثة عن وضع النخب في خدمات الدولة، والآن من الممكن التوجه للجوانب المرتبطة بوضع النخب الإدارية الحكومية. الملاحظة الأولى هي حول النخب في الوزارات المختلفة وقوتها : واضح أنه في الوزارات التي تسيطر على موارد أكثر فإن قوة النخب ستكون أكبر. إن تلك القوة تؤثر أيضاً على مدى أهمية تلك الوزارة والعاملين الذين يعملون فيها. ذلك يعني بأن أولئك الموظفين الذين يعملون في تلك الوزارات المهمة ستكون مكانتهم رفيعة وسيكونون ذوي تأثير قوي، وأن الأمثلة الأكثر وضوحاً هي وزارات الدفاع والمالية ومكتب رئيس الحكومة . كون تلك المؤسسات تسيطر على أغلب موارد الدولة فإنها ، والعاملين فيها، يعتبرون الأكثر تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي وبذلك يكونون مقربين جداً من النخب خارج الحكومة في فترة عملهم وبعدها . كما أنهم يكونون قادرين على إيجاد وظائف مهمة في القطاع الخاص وأكثر ارتباطا مع النخب غير الحكومية المهمة. وطالما أن هناك وزارة حكومية تتابع قضايا عامة أكثر لمكتب رئيس الحكومة والدفاع والمالية وأقل منها في المسائل القطاعية يزداد موقعها قوة وأهمية.

كما أن هناك أموراً شبيهة تجري في الدوائر الفنية المهمة. كوزارة العدل والصحة والزراعة ، وبشكل طبيعي فإنه إضافة إلى ارتباطهم بالأجهزة السياسية ومع السياسيين الذين قاموا بتعيينهم أو مازالوا يشغلوهم، فإنهم مرتبطون أيضاً مع النخب المهنية الفعالة. كما أن أموراً شبيهة ولكنها أقل أهمية وقوة تجري في الدوائر ذات السيطرة على الموارد الكثيرة والمرتبطة أيضاً بالقطاع الخاص ونخبه، كأقسام في وزارات التجارة والصناعة والبنى التحتية. وفي الآونة الأخيرة يتم التعاطي مع وزارات على أنها أقل أهمية، وذلك نتيجة سيطرتها على موارد قليلة، كوزارة الاستيعاب والرفاه وإلى حدّ كبير وزارة التعليم. لذلك بات واضحاً أن تلك الوزارات التي تتابع القضايا الاجتماعية فقط تفتقر إلى الأهمية ، وأن أهمية الموظفين وقدرتهم على الارتباط مع النخب المهمة في أثناء وبعد العمل مرتبط إلى حد ما بالمسائل الأمنية والاقتصادية وعندها تصبح الوزارة أكثر أهمية وتزداد فرصهم ليصبحوا من النخب.

كما أنه يجب دراسة قدرة النخب في خدمات الدولة في إسرائيل والمهام الملقاة على عاتقها من عدة جوانب، وخاصة أن هنالك من يدعي أن أولئك العاملين وفي مقدمتهم المستوى الأعلى يقومون بتقوية الإدارة الحكومية، خاصة أن أهمية ذلك تكمن في عدم حصول أزمات عميقة أو انهيار الجهاز الإداري الإسرائيلي. وبسبب تعدد أقسام الدوائر الحكومية وزيادة الموظفين الكبار الذي يعملون بها فإن الذي يتضرر هو قدرة الرؤية العامة والحيوية والتي لا شبيه لها، وذلك لمواجهة عدم التيقن مع ظروف العولمة والظروف الإقليمية. ومع ذلك فإن وسائل الرقابة الحكومية قد ازدادت وتحسنت بشكل كبير، والعاملون الكبار في خدمات الدولة يشددون على ذلك. وطالما أن تلك المواضيع تتخطى حدود مسؤولية الوزارات وموظفيها فإن متابعتها تزداد من عدة زوايا لضمان قوة الجهاز.

وفي النهاية وخلافاً للعقود الأولى التي تلت إقامة الدولة والتي بدت فيها نسبة متدنية من الفساد في خدمات الدولة، فإن مكان الخدمات في الآونة الأخيرة لم يعد جيدا مقارنة مع دول أخرى، وهذا يعتبر مؤشراً على الإشكالية التي يوجد فيها الجهاز الإداري للدولة والعاملين فيها. إذاً لا غرابة في أن موقع وأهمية خدمات الدولة والعاملين فيها قد تراجع بشكل كبير حيث تفيد الاستطلاعات بأن الحكومة ووزاراتها تقع في المكان الأخير في نظر المواطن، ولهذا انخفض الإقبال على الانضمام لخدمات الدولة.